

كنسبة المضروب الأخر إلى الجواب وهذا العلان معدودان من خواص
الضرب أو بان تطرح كل منهما بأحد الطروحات المقدرة في باب الطرح يعني
لسبعة أو ثمانية أو بتسعة على ما مضى وتثبت كل بازائه والميزان الميزان
به ان في أحدها كما في ثمانية وسبعة وسبعين في خمسين وثلاثة وأربعين
أو كلاهما كما في ثلاثمائة وأربعة وعشرين في أربع مائة وثمانية وستين أو ساوي
مضروب بقيتها كما في المثال الرسوم في المتن ثانيا وهو خمسة آلاف وأربعمائة
وثلاثة في ثمانية وتسعين ألفا وسبع مائة وستة وكافي المثال الذي بعده وهو
ثلاثون ألفا في الفين ومائة أو في أحد وعشرين أو زاد عليه وفيه كما في
أربع مائة وثلاثة وخمسين في ستة مائة وسبعة وعشرين والإي وان
لم يكن كذلك بل زاد عليه ولم يقف به كما في المثال الرسوم أو لا في الأصل وهو
ضرب أربعة في خمسة وعشرين ألفا وثمان مائة وواحد ومضروب البقيتين
عنه كما خمسة وستين في ثمانية وأربعين فالباقي أو مضروب البقيتين الميزان
فا طرح الجواب ما طرح به المضروبين بقي مثل الميزان ففي المثال المتقدمة
والطرح فيها بتسعة إذا طرحت جواب كل لها بقي مثل الميزان وعلى هذا القياس
ولما هي الكلام على الضرب شرع في تقدير القسمة فقال القسمة جعل
القسوم أجزاء متساوية وفي نسخة حل القسوم إلى أجزاء متساوية وعدها
أي عدة الأجزاء أحاد القسوم عليه وهذا التعريف خاص بقسمة الشيء
على غير جنسه أو معرفة ما في القسوم من أمثال القسوم عليه وهذا الخاص
بقسمة الشيء على جنسه فلفظ القسمة مشترك بين المعنيين مثالها بالمعنى
الأول لو قيل قسم خمسة عشر درهما على ثلاثة رجال أي حل الخمسة عشر
إلى ثلاثة أجزاء متساوية مثل عدد ما في القسوم عليه من الأجزاء فيكون
كل جزء خمسة دراهم وهو الواحد من تلك الثلاثة القسوم عليها
ومثالها بالمعنى الثاني لو قيل قسم خمسة من خمسة عشر شهرا على خمسة
من ثلاثة أشهر والمراد هاهنا في القسوم من أمثال القسوم عليه فيفضل المقصود
بأمثال القسوم عليه ليكون القسوم خمسة أجزاء كل واحد منها مثل القسوم

عليه

عليه فالخارج في العيين جميعا خمسة لكن أحاد الخمسة الخارجة في المعنى الأول
غير أحاد الخمسة الخارجة في المعنى الثاني لأنها في المعنى الأول على أقسام القسوم
فالمقسوم فيه معلوم الأقسام التي يفضل إليها وما في كل قسم منها هو الذي
يعلم بالقسمة والمقسوم في المعنى الثاني معلوم أما ما في كل قسم من أقسامه
من الأجزاء وعدة الأقسام التي يفضل إليها هي التي تعلم بالقسمة فالقسمة بالمعنى
الثاني على عكس القسمة بالمعنى الأول ولهذا عرفها المصنف كغيره من المتأخرين
بتعريفين ولم يقتصر وجمهور المتقدمين على التعريف الأول وهي أي القسمة
ضربان قسمة كثير على قليل كعشرين على خمسة وعكسه أي قليل على كثير كخمس
على عشرة أما الأول وهو قسمة الكثير على القليل فعلى أقسام قسمة مركب على
مركب وقسمة مفرد على مفرد وقسمة مفرد على مركب وعكسه أما قسمة المركب
على المركب فاعرف قبلها القسمة على الأجزاء رجوع القسوم عليه المركب بعد الحل
إيها غالبا وهي أي القسمة على الأجزاء ان ثبت القسوم في سطر وتحت آخر القسوم
عليه ان كان أي القسوم عليه مثل الآخر من سطر القسوم أو كان أقل منه والإ
أي بان لم يكن مثل آخر سطر القسوم ولا أقل بل كان أكثر فتحت سطره أي مثل الأجزاء
الذي تلاه واعتبر الآخر عشرات لما قبله وهو المتلو ليكون ما فوق القسوم عليه
أكثر منه ثم تمد خطا من تحت القسوم عليه إلى أول القسوم لتثبت الجواب تحته
ثم اطلب عددا إذا ضرب في القسوم عليه ساوي حاصله ما فوقه من سطر
القسوم أو ينقص عنه بأقل منه فتثبت تحت القسوم عليه تحت الخط ثم اضربه
في القسوم عليه فإن ساوي الحاصل بالضرب ما فوقه أي ما فوق القسوم عليه
من سطر القسوم فعلم القوي من القسوم بما ينشعب بانقسامه وان بقي منه دون
القسوم عليه فانتبه أي الباقي في منزلة ما بقي فوق ما فيها ثم علم ما فيها ما ينشعب
بالقسمة ثم قصم القسوم عليه منزلة فان بقي من الآخر كبير الحاصل فانتبه
فوقه فاعتبره عشرات لما قبله ثم اطلب عددا الحاصل كذلك أي بحيث إذا ضربته
في القسوم عليه ساوي حاصله ما فوقه أو ينقص عنه بعدد دون القسوم
عليه فإذا حصلت فضع تحته أي تحت القسوم عليه واضربه فيه أي في القسوم